

تصور لتطوير منظومة مؤشرات التنمية الريفية (♦)

د. أشرف كمال عباس

باحث أول - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة :

لقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضية التنمية ، خاصة بعد أن حققت دول العالم الثالث تحررها السياسي ، ثم أخذت في مواجهة مشكلات تكريس حلة التخلف والفقير إقتصادياً والمشكلات الاجتماعية المزمنة . ومن الناحية الإقتصادية - والتي سادت الدراسات التنموية لفترة طويلة ، فإن إقتصاديات التنمية قد ظهرت كفرع خاص من الدراسات الإقتصادية لدراسة إقتصاديات العالم الثالث ، وذلك في بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، وفي الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية .

وهناك عاملان رئيسيان يبرزان أهمية التنمية الريفية أولهما أن الزراعة تمثل النشاط الإقتصادي الرئيسي في الدول النامية طبقاً لمختلف المؤشرات مثل : نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في قوة العمل الإجمالية ، ومن حيث نصيبها من الصادرات الكلية لتلك الدول ، مما يستوجب تنمية القطاع الريفي الذي يمثل الإنتاج الزراعي النشاط الرئيسي به .

أما العامل الثاني فهو إن التقارير الحديثة للمنظمات الدولية تشير إلى أن نسبة كبيرة من الفقراء ، والفقراء المدقعين يعيشون في المناطق الريفية من العالم .

(♦) اعتمد البحث بصفة أساسية كأحد منطلقات التطوير على المشروع البحثي رقم (٢١٩) عن تطوير مؤشرات التنمية الريفية ، لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالإشتراك مع كلية الزراعة بجامعة أسيوط حيث كان الباحث هو الباحث المناوب لهذا المشروع البحثي الذي كان بباحثه الرئيسي المرحوم الدكتور / محمد محمود دبوس أستاذ الاجتماع الريفي بكلية الزراعة بجامعة أسيوط تعمده الله بواسع رحمته .

ولقد تعددت محاولات صياغة تعريف للتنمية الريفية لعل من أبرزها تعريف محرم (١ : ٢) بأنها عبارة عن عملية تغيير ارتقائى مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ويبيئاً يقوم بها أساساً أبناء المجتمع الريفي بنهج ديموقراطى ويتكاشف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض وتتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومى الكبير .

ومع التطور الحادث فى الفكر التنموى خلال النصف الثانى من القرن العشرين ظهرت إتجاهات حديثة داخله تناهى بأن التنمية فى حد ذاتها هى عملية مقيسة يمكن التعبير عنها بوحدات كمية ، ولقد كان للأمم المتحدة ومختلف وكالاتها ومنظماتها دوراً كبيراً فى هذا الصدد .

وفي واقع الأمر ، فإنه على الرغم من غلبة المجال الإقتصادى فى هذا المضمار : إلا أنه قد يتضح أن للتنمية الريفية مجالات عديدة لعل من أهمها : التنمية الإقتصادية ، والتنمية الإجتماعية ، والتنمية السياسية ، والتنمية الثقافية ، والتنمية الإدارية ، والتنمية البيئية .

مشكلة البحث :

نستخلص من المقدمة مدى صعوبة إدخال جميع المجالات المتعددة للتنمية الريفية فى الإعتبار عند محاولة العمل على بناء منظومة متكاملة لمؤشرات التنمية الريفية ، نظراً لتنوع تلك المجالات وتشابكها ، فضلاً عن صعوبة إدخال جميع المؤشرات الفرعية التى يتكون منها كل مجال فى الإعتبار ، وفي نفس الوقت فإن مختلف مؤشرات التنمية الريفية لها بعض المزايا كما أن لها بعض العيوب ، وإنه يمكن إخضاعها للتقييم طبقاً لمعايير معينة ، ويعيط بعملية التقييم تلك صعوبات خاصة فى إعطاء الأهمية ليعطى معايير التقييم عن المعايير الأخرى .

ولقد إختلفت الآراء بالنسبة لإستخدام مؤشرات قياس التنمية الريفية فيما بين إستخدام المؤشرات البسيطة أو المؤشرات المركبة ، أو إستخدام قوائم المؤشرات . وبالتالي فإن مشكلة البحث تحصر فى الصعوبات التى تكتفى بإيجاد منطلقات لتطوير منظومة مؤشرات لقياس التنمية الريفية .

أهداف البحث :

- يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية :
- أولاً : إستعراض لبعض المحاولات التي أجريت لصياغة مؤشرات التنمية بوجه عام، ومؤشرات التنمية الريفية على وجه الخصوص .
 - ثانياً : عرض للمحاولة التي تمت من خلال المشروع البحثي لأكاديمية البحث العلمي وجامعة أسيوط لتطوير مؤشرات التنمية الريفية .
 - ثالثاً : إقتراح تصور لتطوير منظومة مؤشرات التنمية الريفية .

الاسلوب البحثي :

اعتمد البحث على أساليب التحليل الوصفى والإستقرائى وتم إستعراض أهم الدراسات السابقة ، وتم المزج بين إتجاهات مختلف مدارس تطوير مؤشرات التنمية الريفية وذلك بإستخدام المؤشرات البسيطة والمؤشرات المركبة وقوائم المؤشرات وذلك لإيجاد تصور مقترن لمنظومة مؤشرات التنمية الريفية . ولقد اعتمد البحث على مختلف محاولات تطوير مؤشرات التنمية الريفية وعلى المشروع البحثي لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالإشتراك مع كلية الزراعة بجامعة أسيوط لتطوير مؤشرات التنمية الريفية .

النتائج والمناقشة :

- أولاً - إستعراض لبعض المحاولات التي أجريت لصياغة مؤشرات التنمية بوجه عام ومؤشرات التنمية الريفية على وجه الخصوص .
- كان للأمم المتحدة ومختلف منظماتها ووكالاتها المتخصصة دور كبير في صياغة وتطوير مؤشرات التنمية ، ومؤشرات التنمية الريفية منها على وجه الخصوص من خلال العديد من الدراسات العلمية والتقارير التي تصدرها .
- ولقد وضعت اللجنة الإجتماعية في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٩ توصيات لتحسين مقاييس مستوى المعيشة واستمر ذلك من خلال نشاط المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومن خلال المؤتمر الدولي السابع للعمل ، ومؤتمر منظمة

الأغذية والزراعة للرفاهمية الريفية ، ولقد تم خصت كل هذه الأنشطة إلى صدور ما يعرف بالوثيقة الأولى لمجموعة الخبراء الدوليين لقياس مستويات المعيشة في عام ١٩٥٤ من خلال مجموعة من المكونات مثل الصحة والأحوال السكانية ، والتغذية ، والتعليم ، والمهارات ، وظروف العمل ، والإدخار ، والإستهلاك الكل ، والنقل والمواصلات ، والإسكان والتجهيزات المنزلية ، والملابس ، والترفيه ، والأمن الاجتماعي ، وحقوق الإنسان . (٨: ٢١) .

ومن المنظمات الدولية التي برع دورها في مجال قياس التنمية ومؤشراتها : منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، والاتحاد الأوروبي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة اليونسكو . (٨: ٢) . ويمكن أن نوضح مسار حركة تطوير مؤشرات التنمية بوجه عام ، ومؤشرات التنمية الريفية بوجه خاص كما يلى :-

١. المؤشرات البسيطة : وهي التي تعتمد على مكون واحد تتم عملية القياس طبقاً له ، ولقد كان للمجال الاقتصادي - لفترة طويلة - الغلبة في مجال استخدام مؤشرات التنمية ، وداخل نفس المجال الاقتصادي كان المحور الأساسي هو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مع بعض التعديلات البسيطة مثل : إيجاد متوسط الناتج المحلي الإجمالي . ومن أبرز أمثلة المؤشرات البسيطة لقياس التنمية الريفية ما يلى :

- الإنتاج الزراعي لكل عامل زراعي
- متوسط نصيب الفرد من الدخل بالمناطق الريفية .
- نسب إنتشار الأمراض المتقطنة بالمناطق الريفية .
- نسب إنتشار الأمراض الطفيلية بالمناطق الريفية .
- نسب إنتشار الأمراض المعدية بالمناطق الريفية .
- نصيب الفرد من السعرات الحرارية التي مصدرها نشويات في المناطق الريفية .
- نصيب الفرد من اللحوم الحمراء في المناطق الريفية .

٢ . المؤشرات المركبة : وهى المؤشرات التى يدخل أكثر من مكون من المؤشرات الفرعية أو المتغيرات فى تركيبها ، ولقد كان لمنظمات ووكالات الأمم المتحدة دوراً كبيراً فى تطويرها ومن أمثلتها :-

(١) المقياس المادى للتقدم فى نوعية الحياة طبقاً لمحاولة مجلس التنمية الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٧٧ ، وهو يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية لمختلف أوجه التنمية وهى :-

- معدل وفيات الأطفال الرضع

- توقع الحياة عند الميلاد

- نسبة السكان المتعلمين .

و يتم حساب قيمة المؤشر المادى للتقدم فى نوعية الحياة من خلال إجراء عملية تتمييز وترتيب لقيم المؤشرات الثلاثة الفرعية ، بحيث يكون لكل مؤشر قيمة واقعة بين الصفر (وهو أسوأ الحالات) ، والمائة (وهى أفضل الحالات) . (٨,٧ : ٨)

Human Development Index

(٢) دليل التنمية البشرية

ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية :

(أ) المستوى الصحى معبراً عنه بمقاييس العمر المتوقع عند الميلاد

(ب) مستوى التحصيل الدراسي معبراً عنه بمقاييس المتوسط المرجع لمؤشرى نسبة التعليم بين الكبار والنسبة المتوسطة للتسجيل فى مراحل التعليم الثلاث الأولى .

(ج) مستوى المعيشة معبراً عنه بمتوسط الدخل الحقيقى المعدل .

وتحسب قيمة دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لمستويات الإنجاز فى المكونات الثلاث ، وتتراوح قيمته نظرياً بين الصفر والواحد الصحيح .

Gender Related Development Index

(٣) دليل التمييز وفقاً للجنس

ويقيس التباينات بين الجنسين من حيث مدى الإنجاز فى أبعاد مكونات دليل التنمية البشرية الأساسى الثلاث . وكلما إنخفضت التباينات بين الجنسين فى إنجاز هذه المتغيرات الثلاث زادت قيمة دليل التمييز وفقاً للجنس .

ويقيس مدى مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية وفي عملية اتخاذ القرار

٢. قوائم المؤشرات :- وتميل الاتجاهات الحديثة لقياس التنمية إلى استخدام قوائم للمؤشرات بحيث تحتوى كل قائمة على مجموعة معينة من المؤشرات بدون إجراء أي عمليات دمج بين تلك المؤشرات ، ولقد إشتملت مختلف تقارير المنظمات الدولية عن التنمية البشرية على العديد من قوائم المؤشرات .

ثانياً : المحاولة التي تمت من خلال المشروع البحثي لأكاديمية البحث العلمي وجامعة أسيوط .

أجريت محاولة لتطوير مؤشرات التنمية الريفية من خلال المشروع البحثي رقم ٢١٩ لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالإشتراك مع كلية الزراعة بجامعة أسيوط . ولقد اعتمد المشروع البحثي في عملية التطوير تلك على استخلاص مجموعة من مؤشرات التنمية الريفية من عينة من الدراسات المحلية والدولية ، حيث بلغ عدد تلك المؤشرات حوالي ١٩٠٠ مؤشراً .

وبعد إستبعاد المؤشرات التي تعالج قياسات خارج نطاق المجتمعات الريفية بلغ عدد المؤشرات المطروحة لقياس التنمية الريفية ٨٥٠ مؤشراً . وتمت تقييم تلك المؤشرات طبقاً لمعايير محددة للتقييم وهي القابلية للقياس Measurability، والصحة أو الصدق Validity ، وإمكانية التطبيق Practicability ، والشمول Comprehension .

ولقد إتبع المشروع البحثي أسلوب قوائم المؤشرات بحيث تم بناء منظومة مؤشرات قياس التنمية الريفية بحيث تتكون من ٣٧ مجالاً تدرج تحت كل منها عدداً من المؤشرات .

ونعرض لتلك المجالات بالإضافة إلى فكرة عن طبيعة أهم المؤشرات التي تدرج تحتها كما يلى :

- ١ . مجال السكان الريفيين : حيث تضمن ٩ مؤشرات تناولت نسب الأسر صغيرة الحجم ، ونسب الإعالة بين السكان ، ونسب البطالة ، ونسب الهجرة بين السكان .
- ٢ . مجال الصحة بالمناطق الريفية : حيث تضمن ١٠ مؤشرات تناولت الإصابة بالأمراض بين الأطفال والأمهات ، ومستوى الخدمات الصحية ، والوعي الصحي ، والإصابة بالأمراض المعدية والطفيلية والمتوطنة .
- ٣ . مجال التعليم بالمناطق الريفية : حيث تضمن ١٢ مؤشراً تناولت نسب الأمية ، والتسلب ، وعدد سنوات التعليم ، والفجوة التعليمية ، ونسب القبول ، والإستيعاب ، وكثافة الفصول .
- ٤ . مجال الغذاء بالمناطق الريفية : حيث تضمن خمسة مؤشرات تناولت نصيب الفرد من المواد الغذائية ، ومستوى الوعي الغذائي ، والفجوة بين إنتاج واستهلاك السلع الغذائية ، ونسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية .
- ٥ . مجال المسكن الريفي : حيث تضمن خمسة مؤشرات تناولت خدمات الإسكان ، ومواد البناء ، ومدى إستقلالية المساكن ، ومعدل التزاحم بها .
- ٦ . مجال النقل والمواصلات بالمناطق الريفية : حيث تضمن خمسة مؤشرات تناولت إنتفاع السكان بخدمات الطرق ، وإنفاقهم بخدمات وسائل النقل ، ووحدات الإصلاح والصيانة .
- ٧ . مجال المرأة الريفية: حيث تضمن ١٢ مؤشراً تناولت مختلف الجوانب الاجتماعية والصحية والتعليمية والسياسية والإئتمانية ، فضلاً عن الجوانب المتعلقة بالعمل للإناث .
- ٨ . مجال المشاركة الشعبية بالمناطق الريفية : حيث تضمن مؤشرات تناولت مستوى الوعي السياسي ، والمشاركة في المشروعات ، والمشاركة في العمل التطوعي .

- ٩ . مجال المؤسسات والمنظمات الريفية : حيث تضمن سبعة مؤشرات تناولت عدد المؤسسات والأعضاء ، والبرامج ، والشرفين المؤهلين ، وعدد المجتمعات التي يتم عقدها .
- ١٠ . مجال الثقافة بالمناطق الريفية : حيث تضمن ٩ مؤشرات تناولت أعداد الصحف ، وأجهزة الراديو ، والتلفزيون ، وأعداد بيوت الثقافة ، والقوافل الثقافية ، ودور العرض السينمائي .
- ١١ . مجال الأمن بالمناطق الريفية : حيث تضمن ستة مؤشرات تناولت أعداد الجرائم ، والمسجونون ، والحرائق ، وأعداد رجال الشرطة وسيارات المطافي .
- ١٢ . مجال السياسة بالمناطق الريفية : حيث تضمن خمسة مؤشرات تناولت العضوية في الأحزاب السياسية ، والإدلاء بالأصوات في الانتخابات ، وحضور المجتمعات العامة والندوات السياسية .
- ١٣ . مجال البيئة الريفية : حيث تضمن تسعة مؤشرات تناولت نسب تدوير المخلفات ، واستخدام المبيدات ، واستخدام الأسمدة الكيماوية ، والري بمياه الصرف الصحي ، ومستوى الوعي البيئي .
- ١٤- مجال الإستدامة والتواصل بالمناطق الريفية : وتضمن ١١ مؤشراً تناولت إقطاع الأراضي الزراعية بغرض البناء ، والتجريف ، وسوء الصرف ، وخصوصية الأراضي الزراعية ، وظاهرى التصحر والتبيير .
- ١٥- مجال السياحة الريفية : وتضمن ستة مؤشرات تناولت العائد السنوى من السياحة بالمناطق الريفية ، وأعداد الأفواج السياحية بها ، والرحلات السياحية بها ونصيب قطاع السياحة الريفية من إجمالي الإستثمارات القومية في مجال السياحة .
- ١٦- مجال الإدارة بالمناطق الريفية : وتضمن ١٩ مؤشراً تناولت آراء السكان في الخدمات بالمناطق الريفية ، وآرائهم في المشروعات المحلية بالمناطق الريفية .

- ١٧ . مجال الإدارة المزرعية بالمناطق الريفية . وتتضمن ٦ مؤشرات تناولت كفاءة مدیري المزارع، ومدى الاحتفاظ بسجلات مزرعية ، ومستوى الوعي الإداري لأصحاب المزارع .
- ١٨ . مجال الدخل بالمناطق الريفية . وتتضمن ١٤ مؤشراً تناولت توزيع الدخل بالمناطق الريفية ، ومدى الإستفادة من مشروعات تنمية الدخل ، ومعدل نمو الدخل الزراعي القومي .
- ١٩ . مجال الإدخار بالمناطق الريفية . وتتضمن خمسة مؤشرات تناولت حجم المدخلات والوعي الإدخاري
- ٢٠ . الإستثمار بالمناطق الريفية . وتتضمن ١٥ مؤشراً تناولت حجم الإستثمارات ، وتوزيع الإستثمارات على مختلف المرافق والمشروعات ، وكفاءة الإستثمار .
- ٢١ . مجال توزيع العائد بالمناطق الريفية . وتتضمن ٦ مؤشرات تناولت نصيب الفرد من السلع الغذائية ، والتباين في نصيب الفرد من الدخل بين المناطق الريفية والحضرية ، والفجوة بين المناطق الريفية والحضرية من حيث إستهلاك السلع الغذائية .
- ٢٢ . مجال الفقر والفقراء : حيث تضمن تسعة مؤشرات تناولت نسبة السكان الفقراء ، ونسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية بالمناطق الريفية ، وتوزيع الأراضي بين السكان الريفيين ، وتوزيع رؤوس الثروة الحيوانية بينهم .
- ٢٣ . مجال العمل والعمالة بالمناطق الريفية : تضمن ١٢ مؤشراً تناولت نسب العمالة والبطالة في المناطق الريفية، ومدى مهارة العاملين، ومشاركة الإناث في قوة العمل بالمناطق الريفية.
- ٢٤ . مجال الإنتاج الزراعي : حيث تضمن ١٧ مؤشراً تناولت الإنتاجية الزراعية، ونسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل ، والمساحات المزروعة بالبذور المحسنة ، وصافي عائد الفدان، وانتشار الإصابة بالأمراض النباتية، والأمراض الحيوانية.
- ٢٥ . مجال التمويل والتسهيلات الائتمانية: وتتضمن عشرة مؤشرات تناولت نسب الزراع المتعاملين مع بنوك القرى، والمنتفعين بالقروض ، وعدد فروع بنوك الائتمان بالمناطق الريفية .

- ٢٦ . مجال الأسمدة والمخصبات الزراعية: وتتضمن ستة مؤشرات تناولت استهلاك كل من الأسمدة الكيماوية والبلدية، ومدى ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية.
- ٢٧ . مجال الأرض الزراعية: وتتضمن ٦ مؤشراً تناولت مساحة الأرض الزراعية، والمساحة المستصلحة ، وسعة الحيازة ، ومساحة الأرض البور ، ومساحات الأرضى التي تعانى من مشاكل فنية، والخصوصية ، ومعامل التكيف الزراعى ، والمساحة المحصولية.
- ٢٨ . مجال الري والصرف :وتتضمن عشرة مؤشرات تناولت ، الاستثمارات الموجهة لهذا المجال واتباع طرق الري الحديثة ، والأراضي التي تعانى من نقص مياه الري وسوء الصرف، وأطوال المصادر المغطاة .
- ٢٩ . مجال الميكنة الزراعية : وتتضمن ١٢ مؤشراً تناولت الإصلاح والصيانة ، وقطع الغيار ، وتدريب الزراع على الميكنة ، وعدد الآلات ، والأعطال ، وتكلفة استخدام الآلات الزراعية .
- ٣٠ . مجال التسويق الزراعى : وتتضمن ٦ مؤشراً تناولت الإنفاق بخدمات السوق والتکاليف والهؤامش التسويقية ، والمنافذ التسويقية ، والمعلومات التسويقية ، والتسهيلات التسويقية ، وإتباع الوسائل الحديثة عند التعبئة ونقل السلع .
- ٣١ . مجال الإرشاد الزراعى : وتتضمن ١٤ مؤشراً تناولت عدد المرشدين ، وعدد البرامج الإرشادية ، عدد القوافل الإرشادية ، وعدد المجلات الإرشادية ، ونسبة الأجهزة والمعينات الإرشادية ، ونسبة الزراع المستفيدن من توجيهات البرامج الإرشادية .
- ٣٢ . مجال الثروة الحيوانية والدواجن والأسماك : وتتضمن ١٧ مؤشراً تناولت الزراع الحائز للثروة الحيوانية والدواجن والسمكية ، وحجم الإستثمارات الموجهة لهذا القطاع ، وإنشار الأمراض بين الثروة الحيوانية والدواجن والسمكية ، وأعداد الوحدات البيطرية ، وأعداد وحدات تصنيع العلف ، ونسبة الحيوانات التي يتم تلقيحها صناعياً .

- ٢٣ . مجال تصنيع المناطق الريفية : وتشمل ١٦ مؤشراً تناولت مراكز التدريب المهني ، وتعليم الحرف ، ودورات التدريب الحرفى ، وكمية الإنتاج المصنعة من إجمالي المنتجات الزراعية ، والإستثمارات الموجهة لهذا القطاع ، وإنشار وحدات التصنيع المختلفة بالقطاع الريفي .
- ٢٤ . مجال الصادرات الزراعية : وتشمل أربعة مؤشرات تناولت صادرات السلع الزراعية الأولية والمصنعة ، وواردات السلع الغذائية ، وواردات معدات التصنيع الغذائي .
- ٢٥ . مجال البحث العلمي الزراعي : وتشمل عشرة مؤشرات تناولت الإنفاق على البحث العلمي الزراعي ، وأعداد الباحثين الزراعيين ، ووحدات تسويق نتائج البحث العلمي الزراعي ، وقنوات الاتصال بين القطاعات الإنتاجية الزراعية وبين مراكز البحث العلمي الزراعي .
- ٢٦ . مجال إستراتيجية العمل للتنمية الريفية : وتشمل ١١ مؤشراً تناولت إجمالي العاملين في ميدان التنمية الريفية على مفهوم محدد لها ، وعلى إجراءات تنفيذية محددة لها ، وعلى أهمية مشاركة الأهالى في مختلف مراحلها ، وعلى أهمية التخطيط لمشروعاتها وبرامجهما ، وإجماعهم على أهداف محددة للعمل التنموي .
- ٢٧ . مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية : وتشمل سبعة مؤشرات تناولت الكثافة التليفونية ، والتلفرافية ، والبريدية ، وأجهزة الحاسوب الآلي ، ونقطات الإنترنت .

ثالثاً : تصور مقترن لمنظومة مؤشرات التنمية الريفية .

إنتمد البحث في محاولته لتطوير منظومة مؤشرات التنمية على المزج بين مختلف محاولات دراس تطوير مؤشرات التنمية الريفية ، حيث اعتمد البحث على كل من أساليب المؤشرات البسيطة والمؤشرات المركبة ، وقوائم المؤشرات . ولقد اعتمد البحث على قوائم مؤشرات التنمية الريفية الورادة في دراسة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالاشتراك مع كلية الزراعة-جامعة أسيوط ثم تمت محاولة تطويرها . حيث أن تلك القوائم اشتملت على ٣٧ مجالاً ، وتم اختيار بعض

المجالات التي تعبّر عن عدد من المجالات الأخرى التي تم استبعادها ، وعلى سبيل المثال فإن مجال الإنتاج الزراعي يحل محل مجالات الإدارة الزراعية بالمناطق الريفية ، والتمويل والتسهيلات الإنتمانية ، والأسمدة والمخصبات الزراعية ، والأرض الزراعية والرى والصرف ، والميكنة الزراعية ، والإرشاد الزراعي ، والثروة الحيوانية والداجنة والأسماك ، والبحث العلمي الزراعي . كما تبيّن إستبعاد بعض المجالات ذات العلاقة غير المباشرة بالتنمية الريفية مثل : السياحة الريفية ، والأمن بالمناطق الريفية . كما تم إستبعاد بعض المجالات مثل مجال السكان الريفيين لأن خصائص السكان إشتملت عليها مجالات أخرى مثل مجالات الصحة والتعليم وغيرها .

كما تم الإعتماد على استخدام المؤشرات المستخرجة من بيانات ذات مصادر ثانوية حرصاً على تناص المصادر والتوحيد للفترات الزمنية للمؤشرات المركبة التي يتم تكوينها ، ولقد استخدم المؤشر البسيط كما هو في حالة ما إذا كانت زياته ذات دلالة تموية ، كما استخدم مقلوب المؤشر البسيط الداخل في تكوين المؤشر المركب في حالة إذا كان إنخفاض هذا المكون ذو دلالة تموية . كما تم ترجيع مكونات كل مؤشر مركب طبقاً للأهمية النسبية لتلك المكونات . وطبقاً لذلك فقد تم إقتراح (١٨) مؤشرًا مركباً يغطي كل منها أحد المجالات الثمانى عشر المقترحة لمنظومة مؤشرات التنمية الريفية وهي كما يلى :

أولاً : في مجال التعليم بالمناطق الريفية :

المؤشر المركب للتعليم بالمناطق الريفية =

$$18 / س ١ + من ٢ + س ٢ + من ٤ + من ٦ + من ٨ + من ٩ + من ١٠ + من ١١ + من ١٢ + من ١٣$$

حيث :

س ١ : الإنخفاض في نسب إنتشار الأمية بين الإناث والذكور ، وجملة السكان ، عمر ١٠ سنوات فأكثر بالمناطق الريفية .

س ٢ : الإنخفاض في مساحة الفجوة التعليمية بين الإناث والذكور عمر ١٠ سنوات فأكثر بالمناطق الريفية .

- س ٢ : الزيادة في معدلات قبول كل من الإناث والذكور بمدارس التعليم الأساسي بالمناطق الريفية .
- س ٤ : الزيادة في نسب إستيعاب الإناث والذكور في الفئات العمرية ٦ : ١٤ سنة بمؤسسات التعليم الأساسي بالمناطق الريفية .
- س ٥ : الزيادة في متوسط عدد سنوات التعليم لكل من الذكور والإناث ، وجملة السكان بالمناطق الريفية .
- س ٦ : الانخفاض في نسب النوع داخل مؤسسات التعليم الأساسي بالمناطق الريفية .
- س ٧ : الانخفاض في كثافة الفصل داخل مؤسسات التعليم الأساسي بالمناطق الريفية .
- س ٨ : الانخفاض في عدد التلاميذ للمدارس داخل مؤسسات التعليم الأساسي بالمناطق الريفية .
- س ٩ : الانخفاض في نسب التسرب بين الذكور والإناث بمؤسسات التعليم الأساسي بالمناطق الريفية .
- س ١٠ : الانخفاض في نسب الرسوب في الشهادات التعليمية المختلفة بالمناطق الريفية .
- س ١١ : الانخفاض في نسب إنتشار المدارس متعددة الفترات الدراسية بالمناطق الريفية .
- ثانياً : في مجال الصحة بالمناطق الريفية :
- المؤشر المركب للصحة بالمناطق الريفية .
- $$= \frac{1}{2} + \frac{1}{7} + \frac{1}{5} / ٥$$
- حيث :
- س ١ : الانخفاض في معدلات وفيات الأطفال الرضع ، والأطفال عمر أقل من ٥ سنوات ، والأمهات الحوامل بالمناطق الريفية .
- س ٢ : الانخفاض في نسب إنتشار أمراض الطفولة (الإسهال ، الإسهال المدمم ، الحمى) بالمناطق الريفية .

س ٢: الإنخفاض في نسب الإصابة بالأمراض بين كل من الأطفال ، والأمهات الحوامل ، والسكان بالمناطق الريفية.

ثالثاً : في مجال المسكن بالمناطق الريفية :

المؤشر المركب للمسكن بالمناطق الريفية

$$= \frac{1}{\text{مساكن}} + \frac{1}{\text{خدمات}} + \frac{1}{\text{البيئة}}$$

حيث :

س ١ : الزيادة في نسب المساكن التي تحصل على مياه الشرب التيار الكهربائي ، وخدمات الصرف الصحي من شبكة عامة بالمناطق الريفية .

س ٢ : الزيادة في قيمة معامل إستقلالية السكن (عدد الوحدات السكنية إلى عدد الأسر) بالمناطق الريفية .

س ٣ : الإنخفاض في قيمة معدل التزاحم (عدد الأفراد في الحجرة) عدد المناطق الريفية .

رابعاً : في مجال المرأة الريفية

المؤشر المركب للمرأة الريفية =

$$= \frac{1}{\text{مساكن}} + \frac{1}{\text{خدمات}} + \frac{1}{\text{البيئة}} + \frac{1}{\text{التعليم}}$$

حيث :

س ١ : الزيادة في نسب قيد الإناث بمراحل التعليم المختلفة بالمناطق الريفية .

س ٢ : الزيادة في نسب استيعاب إناث الفئة العمرية من ٦٤ سنة داخل مؤسسات التعليم الأساسي بالمناطق الريفية .

س ٣ : الزيادة في نسب الإناث من الجيل التي تصل إلى مستوى الصف الرابع الابتدائي بالمناطق الريفية .

- س ٤ : الزيادة في نسب التحاق الإناث بحصول محو الأمية بالمناطق الريفية.
- س ٥ : الانخفاض في نسب انتشار الأمية بين الإناث عمر ١٠ سنوات فأكثر بالمناطق الريفية .
- س ٦ : الانخفاض في نسب تسرب الإناث من مراحل التعليم الأساسي بالمناطق الريفية .
- س ٧ : الزيادة في نسب إنتشار التعليم بين الإناث عمر ١٠ سنوات فأكثر بالمناطق الريفية.
- س ٨ : الزيادة في نسب الإناث المشاركات للأدلة بأصواتهن في الانتخابات الرئيسية بالمناطق الريفية .
- س ٩ : الزيادة في نسب الإناث اللاتي يتربدن على الوحدات الإجتماعية لتعليم الحرف المختلفة بالمناطق الريفية .
- س ١٠ : الزيادة في نسب الإناث المترددات على بنك القرية للحصول على قروض لتنفيذ أحد المشروعات الانتاجية بالمناطق الريفية .
- س ١١ : الزيادة في نسب مساهمة الإناث في قوة العمل بالمناطق الريفية .
- س ١٢ : إرتفاع متوسط عمر الإناث عند الزواج بالمناطق الريفية .
- س ١٣ : الزيادة في نسب الإناث المتزوجات المنتظمات في استخدام وسائل تنظيم النسل بالمناطق الريفية .

خامساً : في مجال المؤسسات والمنظمات الريفية

المؤشر المركب للمؤسسات والمنظمات الريفية

$$= ٥ + ٢ + ٢ + ١ = ١٢$$

حيث :

س ١ : الزيادة المستمرة في أعداد المؤسسات المختلفة (الجمعيات التعاونية الزراعية ، الوحدات البيطرية ، والوحدات الصحية ، المجموعات الصحية ، بنوك القرى ، مراكز الشباب ، مكاتب البريد ، المساجد ، دور الحضانة ، مدارس التعليم الأساسي ، المراكز الإجتماعية ، الوحدات المجمعة ، نقاط البوليس ، المنظمات الأهلية ، وحدات المطافئ ، المكتبات العامة ، مراكز الثقافة إلخ) داخل المناطق الريفية .

س ٢ : الزيادة في البرامج التي توجه للفئات الخاصة (الأطفال ، كبار السن ، الحوامل ، المعوقين) من سكان المناطق الريفية .

س ٣ : الزيادة في أعداد المشرفين المؤهلين والمدربين لممارسة الأنشطة داخل المؤسسات المختلفة بالمناطق الريفية .

**سادساً : في مجال البيئة الريفية
المؤشر المركب للبيئة الريفية :**

$$= \frac{1}{من_١} + من_٢$$

س ١ : الانخفاض في المساحات من الأرض التي تروي بمياه الصرف الصحي أو بمياه صرف المصانع دون معالجة .

س ٢ : الزيادة في نسب الأسر التي تستخدم مصادر الطاقة النظيفة (البوتاجاز - البيوجاز - الكهرباء) بالمناطق الريفية .

سابعاً : في مجال الدخل بالمناطق الريفية
المؤشر المركب للدخل بالمناطق الريفية =

$$\frac{1}{11} \times \frac{1}{10} \times \frac{1}{9} \times \frac{1}{8} \times \frac{1}{7} \times \frac{1}{6} \times \frac{1}{5}$$

حيث :

- س ١ : الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي بالمناطق الريفية .
- س ٢ : الزيادة في وسيط دخل السكان عمر ١٥ سنة فأكثر بالمناطق الريفية .
- س ٣ : الزيادة في وسيط الدخل النقدي للأسرة بالمناطق الريفية .
- س ٤ : الإنخفاض في نسبة الأسر ذات الدخل أقل من ٢٠٠ دولار سنوياً بالمناطق الريفية .
- س ٥ : الإنخفاض في نسبة الأفراد الذين يعيشون الواحده منهم على أقل من دولار في اليوم بالمناطق الريفية .
- س ٦ : الزيادة في نسبة السكان الذين يتوفرون لهم قدر من الدخل يكفي لإشباع حاجاتهم الأساسية (المأكولات ، الملابس ، المسكن ، الصحة ، التعليم) بالمناطق الريفية .
- س ٧ : الزيادة في معدل نمو الدخل الزراعي القومي بالأسعار الثابتة .
- س ٨ : الزيادة في متوسط نصيب العامل الزراعي من الدخل الزراعي .
- س ٩ : الزيادة في نصيب وحدة المساحة (الفدان) من الدخل الزراعي .
- س ١٠ : الإنخفاض في قيمة معامل رأس المال (مقدار ما ينفق في مجال التنمية الرئيسية للحصول على زيادة مقدارها ١٠٠ جنيه) في الدخل الزراعي .
- س ١١ : الزيادة في متوسط نصيب الفرد عضو القوى العاملة بالمناطق الريفية من الدخل الزراعي .
- س ١٢ : الزيادة في متوسط نصيب الفرد من سكان الريف من الدخل الزراعي .
- س ١٣ : إتجاه نسبة توزيع الدخل الزراعي على عناصر الإنتاج (الأرض ويخصها الإيجار ، رأس المال ويخصه الفائدة الإدارية ويخصها الربح ، العمل ويخصه الأجر) لصالح الأجور .

ثامناً : في مجال الفقر والقراء بالمناطق الريفية
المؤشر المركب للفقر والقراء بالمناطق الريفية

$$= \frac{1}{2} + \frac{1}{2+ \frac{1}{\text{من } 2}} + \frac{1}{2+ \frac{1}{\text{من } 3}} + \frac{1}{2+ \frac{1}{\text{من } 4}} + \frac{1}{2+ \frac{1}{\text{من } 5}}$$

حيث :

- س ١ : الإنخفاض في نسبة السكان القراء بالمناطق الريفية .
- س ٢ : الإنخفاض في نسبة السكان دون حد الفقر بالمناطق الريفية .
- س ٣ : الإنخفاض في نسبة السكان الذين يعيش الواحد منهم على أقل من دولار واحد في اليوم بالمناطق الريفية .
- س ٤ : الإنخفاض في نسبة السكان الذين يعانون من أمراض سوء التغذية من إجمالي سكان بالمناطق الريفية
- س ٥ : الإنخفاض في نسب انتشار سوء التغذية بين أطفال المناطق الريفية .
- س ٦ : الزيادة في متوسط دخل الفرد من قراءة المناطق الريفية .
- س ٧ : الزيادة في نسبة السكان في الفئات الدخلية الدنيا بالمناطق الريفية .
- س ٨ : الزيادة في نسبة المساحة من الأرض الزراعية التي في حوزة أدنى أربع عشيرات من الحائزين بالمناطق الريفية .
- س ٩ : الزيادة في نسبة رؤوس الماشية والإبل والأغنام والماعز التي في حوزة أدنى أربع عشيرات من الحائزين للثروة الحيوانية المناطق الريفية .

تاسعاً : في مجال العمل والعمالات المناطق الريفية
المؤشر المركب للعمل والعمالات المناطق الريفية

$$= \frac{1}{2+ \text{من } 1} + \frac{1}{2+ \text{من } 2} + \frac{1}{2+ \text{من } 3} + \frac{1}{2+ \text{من } 4} + \frac{1}{2+ \text{من } 5}$$

حيث :

- س ١ : الزيادة في نسبة العاملين إلى غير العاملين بالمناطق الريفية .

- س ٢ : الزيادة في متوسط سنوات العمل للذكور من سكان بالمناطق الريفية .
- س ٣ : الزيادة في عدد العمل الأسبوعية لفرد الذكر بالمناطق الريفية .
- س ٤ : الزيادة في نسبة النشطين إقتصادياً من إجمالي سكان بالمناطق الريفية .
- س ٥ : الانخفاض في نسبة البطالة بين السكان المناطق الريفية .
- س ٦ : الإرتفاع في نسبة القادرين على العمل من السكان في الفئات العمرية (١٥ سنة فأكثر) بالمناطق الريفية .
- س ٧ : الانخفاض في نسبة المهاجرين من السكان القادرين على العمل بالمناطق الريفية .
- س ٨ : الانخفاض في نسبة البطالة بين المتعلمين من سكان المناطق الريفية
- س ٩ : الانخفاض في نسبة العاملين من السكان الذين لديهم قدرات مهارية في مجالات (الممارسات الزراعية ، التمويل ، الإدارة المزرعية ، حماية البيئة) بالمناطق الريفية .
- س ١٠ : الزيادة في نسبة الأيدي العاملة الزراعية المجرية من إجمالي ذوى النشاط بالمناطق الريفية .
- س ١١ : الانخفاض في عدد أيام البطالة كنسبة من إجمالي عدد أيام العمل المتاحة بالمناطق الريفية .
- س ١٢ : الزيادة في نسبة مشاركة الإناث عمر (١٥ - ٦٤ سنة) في قوة العمل بالمناطق الريفية .
- عاشرأً : في مجال الإنتاج الزراعي**
المؤشر المركب للإنتاج الزراعي =

$$\frac{\text{مس} ١ + \text{مس} ٢ + \text{مس} ٣ + \text{مس} ٤ + \text{مس} ٥ + \text{مس} ٦ + \text{مس} ٧ + \text{مس} ٨ + \text{مس} ٩ + \text{مس} ١٠ + \text{مس} ١١ + \text{مس} ١٢ + \text{مس} ١٣ + \text{مس} ١٤ + \text{مس} ١٥ + \text{مس} ١٦ + \text{مس} ١٧}{٢٦}$$

حيث :

- س ١ : الزيادة في إنتاجية الفدان من المحاصيل الحقلية ، محاصيل الخضر ، محاصيل الفاكهة بالمناطق الريفية .
- س ٢ : الزيادة في إنتاجية الوحدة من الثروة الحيوانية والداجنة بالمناطق الريفية .
- س ٣ : الزيادة في إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة (رأس المال ، التكنولوجيا ، الأرض ، العمل) بالمناطق الريفية .
- س ٤ : الزيادة في نسبة الإكتفاء الذاتي من محاصيل القمح ، الذرة ، الأرز ، الفول ، العدس ومن منتجات الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والمناحل .
- س ٥ : الزيادة في نسبة المساحة المزروعة بالسلالات الجديدة من الحاصلات الحقلية والبستانية .
- س ٦ : الزيادة في نسبة المساحة المزروعة بالبذور المحسنة من الحاصلات المختلفة .
- س ٧ : الزيادة في نسبة الزراع الذين يحصلون على بذور محسنة لمحصول معين من إجمالي زراع هذا المحصول .
- س ٨ : الإنخفاض في تكلفة الوحدة من الإنتاج .
- س ٩ : الزيادة في نسبة الماشية التي يتم تلقيحها صناعياً لتحسين السلالة وزيادة الإنتاجية بالمناطق الريفية .
- س ١٠ : الزيادة في انتشار المشروعات الإنتاجية المدرة للدخل بالمناطق الريفية .
- س ١١ : الزيادة في صافي العائد من الفدان من الأرض الزراعية .
- س ١٢ : الزيادة في حجم الفائض الزراعي (الجزء من الناتج الذي يزيد عن الاستهلاك الضروري للمتربجين المباشرين وأسرهم) بالمناطق الريفية .
- س ١٣ : الإنخفاض في كمية الفاقد من المحاصيل الرئيسية المختلفة .
- س ١٤ : الإنخفاض في نسبة انتشار الأمراض والأفات للمحاصل النباتية وللمحاصل البستانية .
- س ١٥ : الإنخفاض في نسب انتشار أمراض الدواجن والماشية والأغنام والماعز والابل والأسماك ونحل العسل بالمناطق الريفية .

س ١٦ : الزيادة في نسبة إنتشار خلايا النحل الإفرنجية ووحدات إنتاج المشروع ، مزارع الأسماك ، الوحدات المجهزة لتخزين الخضر والفاكهه بالمناطق الريفية .

س ١٧ : الزيادة في متوسط نصيب الفرد من إنتاج العسل بالمناطق الريفية.

إحدى عشر : في مجال التسويق الزراعي

المؤشر المركب للتسويق الزراعي =

$$\text{م}١ + \frac{1}{\text{م}٢} + \frac{1}{\text{م}٣} + \frac{1}{\text{م}٤} + \frac{1}{\text{م}٥} + \frac{1}{\text{م}٦} + \frac{1}{\text{م}٧} + \frac{1}{\text{م}٨} + \frac{1}{\text{م}٩} + \frac{1}{\text{م}١٠} + \frac{1}{\text{م}١١} + \frac{1}{\text{م}١٢}$$

حيث :

س ١ : الانخفاض في نسبة السكان الريفيين المتنعمين بخدمة الأسواق .

س ٢ : الانخفاض المستمر في التكلفة التسويقية بالمناطق الريفية .

س ٣ : الزيادة في استخدام أساليب التدرج والمماطلة داخل الأسواق بالمناطق الريفية .

س ٤ : الزيادة في استخدام الأساليب الحديثة عند تعبئة ونقل وحدات السلع من وإلى الأسواق بالمناطق الريفية .

س ٥ : الزيادة في استخدام وسائل النقل الحديثة التي تقلل من نسب التاليف بين وحدات السلع داخل الأسواق الريفية .

س ٦ : الزيادة في نسبة الوحدات التالفة من السلع المختلفة داخل الأسواق الريفية

س ٧ : الزيادة في منافذ التسويق للمنتجات الزراعية من الحاصلات الحقلية والبستانية والمنتجات الحيوانية داخل المناطق الريفية .

س ٨ : الزيادة في مصادر المعلومات التسويقية الصحيحة والمعاصرة والمتحدة لجمهور المنتجين والمستهلكين بالمناطق الريفية .

س ٩ : الزيادة في تقارب الفروق السعرية عند منافذ التسويق المختلفة (باب المزرعة - تاجر الجملة - تاجر التجزئة - المستهلك) .

س ١٠ : إنخفاض التكلفة التسويقية للوحدة من المنتج الزراعي .

س ١١ : إنخفاض نسبة ما تمثله التكلفة التسويقية من إجمالي قيمة المنتج من السلع الزراعية .

س ١٢ : الزيادة في تسهيلات التسويق من تبريد وتخزين وتعبئة وتجهيز ونقل المنتجات الزراعية والحيوانية المختلفة بالمناطق الريفية .

س ١٣ : إنخفاض تكاليف نقل المنتجات الزراعية من وإلى الأسواق بالمناطق الريفية .

س ١٤ : الزيادة في انتشار وحدات التجهيز والتخزين للخضر والفاكهة بالمناطق الريفية .

ثاني عشر : في مجال الغذاء بالمناطق الريفية

المؤشر المركب للفداء بالمناطق الريفية

$$= \frac{1}{س_١} + \frac{1}{س_٢}$$

حيث :

س ١ : الزيادة في متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية التي مصدرها البروتين الحيواني ، ومن السعرات الحرارية التي مصدرها المواد التشوية والدربنات ، ومن إجمالي السعرات الحرارية بالمناطق الريفية .

س ٢ : الإنخفاض في مساحة الفجوة بين إنتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية وهي : الحبوب ، اللحوم بأنواعها ، الألبان ومنتجاتها ، الزيوت والدهون ، المواد السكرية ، الخضر والفاكهة بالمناطق الريفية .

س ٣ : الزيادة في نسب الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية : القمح ، الأرز ، اللحوم الحمراء ، واللحوم البيضاء ، الأسماك ، البيض ، الألبان ومنتجاتها ، الزيوت والدهون ، السكر ، الخضر والفاكهة بالمناطق الريفية .

ثالث عشر : عدالة توزيع العائد بالمناطق الريفية

$$= \frac{1}{س_١} + \frac{1}{س_٢}$$

حيث :

س١ : الزيادة في متوسط نصيب الفرد بالمناطق الريفية من السلع الغذائية الأساسية (اللحوم بأنواعها ، الحبوب والبقول ، الخضر والفاكهة ، الألبان ومنتجاتها ، الزيوت والدهونالخ) ليقارب قرينه بالمناطق الحضرية.

س٢: الانخفاض في مقدار التباين بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في المناطق الريفية وقرينه بالمناطق الحضرية .

س٣: الانخفاض في مقدار التباين بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في مناطق ريف الوجه القبلي عن قرينتها بريف الوجه البحري.

رابع عشر: تصنیع المناطق الريفية =

١٧ / ١٥٣٢ + ١٤٣٢ + ١٣٣٢ + ١٢٣٢ + ١١٣٢ + ١٠٣٢ + ٩٣٢ + ٨٣٢ + ٧٣٢ + ٦٣٢ + ٥٣٢ + ٤٣٢ + ٣٣٢ + ٢٣٢ + ١٣٣ =

حيث :

س١ : الزيادة في أعداد مراكز تعليم الحرف اليدوية لسكان المناطق الريفية.

س٢ : الزيادة في انتشار مراكز التدريب المهني داخل المناطق الريفية.

س٣ : الزيادة في اعداد السكان الريفيين الملتحقين بالدورات التدريبية التي تعقد بمراكز التدريب او في الوحدات الاجتماعية بالمناطق الريفية.

س٤ : الزيادة في أعداد دورات التدريب الحرفي بالمناطق الريفية.

س٥ : ارتفاع نسب الفنيين من السكان في الفئات العمرية (١٥ : ٥٩ سنة) بالمناطق الريفية .

س٦ : الزيادة في كمية الإنتاج المصنعة من إجمالي المنتجات الزراعية بالمناطق الريفية.

س٧ : الزيادة في الزيادة في حجم الاستثمارات الموجهة للتصنیع بالمناطق الريفية.

س٨ : الزيادة في قيمة الدعم المادي ، والدعم الفني الذي يوجه لمشروع الأسر المنتجة.

س٩ : الزيادة في نسبة النساء المترددات على الوحدة الاجتماعية لتعلم صناعة الكليم والسجاد والخياطة بالمناطق الريفية.

س١٠ : الزيادة في نسبة السكان الفنين من إجمالي السكان النشطين اقتصاديا بالمناطق الريفية .

س١١ : الزيادة في نسبة انتشار وحدات تصنيع العلف، ووحدات تصنيع بيوت تربية الدواجن، ووحدات تصنيع مصائد وطعمون الحشرات الضارة بالإنتاج الزراعي ، ووحدات تصنيع خلايا التحل الإفرينجية ووحدات تصنيع اقفاص تربية الأسماك ، ووحدات تصنيع بيوت الزراعة المحمية ، ومرانز تدريب الزراع على استخدام وصيانة الآلات الزراعية ، ووحدات تصنيع المواد الغذائية من المنتجات الزراعية بالمناطق الريفية .

س١٢ : زيادة انتشار الصناعات الخشبية ، الصناعات المعدنية ، الصناعات الجلدية ، صناعة النسيج ، صناعة الرخام ، صناعة الفخار والخزف والصيني داخل المناطق الريفية .

س١٣ : زيادة الاستثمار الموجه لإنشاء مراكز تدريب داخل المناطق الريفية .

س١٤ : زيادة الاستثمار الموجه لتصنيع المنتجات الزراعية بالمناطق الريفية .

س١٥ : زيادة الدعم المالي والفنى لمراكز التدريب الحرفي بالمناطق الريفية .

خامس عشر : في مجال النقل والمواصلات بالمناطق الريفية

$$= من ٤ + من ٣ + من ٢ + من ١$$

حيث

س١ : الزيادة في أطوال الطرق المرصوفة لكل ١٠٠ كم^٢ من المساحة بالمناطق الريفية .

س٢ : الزيادة في نسب السكان المنتفعين بخدمات الطرق المرصوفة (سكان / كم^٢ طرق مرصوفة) بالمناطق الريفية .

س٣ : الزيادة في نسب السكان المنتفعين بخدمات المركبات المتحركة (سكان / مركبة متحركة) بالمناطق لريفية .

س٤ : الزيادة في وحدات إصلاح المركبات المتحركة بالمناطق الريفية .

سادس عشر : الثقافة بالمناطق الريفية

$$= \text{من } 1 + \text{من } 2 + \text{من } 3 + \text{من } 4$$

حيث

س ١ : الزيادة في أعداد القوافل الثقافية للمناطق الريفية .

س ٢ : الزيادة في أعداد بيوت الثقافة داخل المناطق الريفية .

س ٣ : الزيادة في أعداد دور العرض السينمائي داخل المناطق الريفية .

س ٤ : الزيادة في أعداد قواعد المعلومات داخل المناطق الريفية .

سابع عشر : السياسة بالمناطق الريفية :

$$= \text{من } 1 + \text{من } 2$$

حيث

س ١ : الزيادة في نسبة الريفيين الأعضاء في الأحزاب السياسية المختلفة .

س ٢ : الزيادة في نسبة الريفيين اللذين يتقدمون للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات العامة من إجمالي من لهم الحق في الانتخابات بالمناطق الريفية .

ثامن عشر : الإستدامة والتواصل بالمناطق الريفية :

$$= \frac{1}{\text{من } 1} + \frac{1}{\text{من } 2}$$

حيث

س ١ : الإنخفاض في المساحات من الأرض التي تروي بمياه الصرف الصحي أو بمياه صرف المصانع دون معالجة .

س ٢ : الزيادة في نسبة الأسر التي تستخدم مصادر الطاقة النظيفة (البوتاجاز - البيوجاز - الكهرباء) بالمناطق الريفية .

الملخص

ظهرت إتجاهات حديثة تبادى بأن التنمية فى حد ذاتها هى عملية مقيسة يمكن التعبير عنها بوحدات كمية ، ولقد كان للأمم المتحدة ومختلف وكالاتها ومنظماتها دوراً كبيراً فى هذا الصدد .

ولقد تمثلت مشكلة البحث فى مدى صعوبة إدخال جميع المجالات المتعددة للتنمية الريفية فى الإعتبار عند محاولة العمل على بناء منظومة متكاملة لمؤشرات التنمية الريفية ، نظراً لتنوع المجالات وتشابكها .

ولقد استهدف البحث إستعراض للمحاولات التى اجريت لصياغة مؤشرات التنمية بوجه عام ومؤشرات التنمية الريفية على وجه الخصوص ، مع عرض للمحاولة التى تمت من خلال المشروع البحثي لأكاديمية البحث العلمى وجامعة أسيوط لتطوير مؤشرات التنمية الريفية ، وإقتراح تصور لتطوير منظومة مؤشرات التنمية الريفية .

ولقد بدأ مسار حركة تطوير مؤشرات التنمية بوجه عام ، ومؤشرات التنمية الريفية بوجه خاص بحركة المؤشرات البسيطة التى تعتمد على مكون واحد تتم عملية القياس طبقاً له ، ومن أمثلة تلك المؤشرات البسيطة : الإنتاج الزراعى لكل عامل زراعى ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل بالمناطق الريفية ، ونسب إنتشار الأمراض المتفطرة بالمناطق الريفية ونسبة انتشار الأمراض الطفiliية بالمناطق الريفية ونسبة إنتشار الأمراض المعدية بالمناطق الريفية ، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية التى مصدرها نشويات فى المناطق الريفية ، ونصيب الفرد من اللحوم الحمراء فى المناطق الريفية .

أما المؤشرات المركبة فمن أهم أمثلتها :- المقاييس المادى للتقدم فى نوعية الحياة ، ودليل التنمية البشرية ، ودليل التمييز وفقاً للجنس ، ودليل التمكين طبقاً للجنس ، وتبين إتجاهات الحديثة لقياس التنمية إلى استخدام قوائم المؤشرات بحيث تحتوى كل قائمة على مجموعة معينة من المؤشرات بدون إجراء أى عمليات دمج بين تلك المؤشرات .

وقد أجريت محاولة لتطوير مؤشرات التنمية الريفية من خلال المشروع البحثي لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالإشتراك مع كلية الزراعة بجامعة أسيوط ولقد إعتمد المشروع البحثي في التطوير تلك على إستخلاص مجموعة من مؤشرات التنمية الريفية من عينة من الدراسات المحلية والدولية ، حيث بلغ عدد تلك المؤشرات حوالي ١٩٠٠ مؤشراً ، وبعد إستبعاد المؤشرات التي تعالج قياسات خارج نطاق المجتمعات الريفية بلغ عدد المؤشرات المطروحة لقياس التنمية الريفية ٨٥ مؤشراً . وتمت تقدير تلك المؤشرات طبقاً لمعايير محددة للتقييم وهي القابلية للقياس ، والصحة أو الصدق ، وإمكانية التطبيق ، والشمول .

ولقد إتبع المشروع البحثي أسلوب قوائم المؤشرات بحيث إشتملت تلك القوائم على ٣٧ مجالاً يدرج تحت كل منها عدداً من المؤشرات ، بحيث غطت تلك المجالات مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية والبيئية والإدارية بالقطاع الريفي .

ولقد إعتمد البحث في محاولته لتطوير منظومة مؤشرات التنمية الريفية على المزج بين مختلف محاولات المدارس لتطوير مؤشرات التنمية الريفية ، حيث إعتمد البحث على كل من أساليب المؤشرات البسيطة ، والمؤشرات المركبة ، وقوائم المؤشرات .

ولقد إقترح البحث إستخدام ١٨ مؤشراً مركباً يغطي أحد المجالات المقترحة لمنظومة مؤشرات التنمية الريفية وهذه المجالات هي : التعليم بالمناطق الريفية ، والصحة ، والمسكن ، والغذاء ، والمرأة ، والمؤسسات والمنظمات الريفية والبيئة ، والدخل ، والفقر والفقراء ، والعمل والعمال ، والإنتاج الزراعي ، والتسويق الزراعي ، والتصنيع بالمناطق الريفية ، والإستدامة والتواصل بالمناطق الريفية ، والنقل والمواصلات ، والثقافة ، والسياسة بالمناطق الريفية ، وعدالة توزيع العائد بالمناطق الريفية .

ولقد تم الإعتماد على إستخدام المؤشرات المستخرجة من بيانات ذات مصادر ثانوية حرصاً على تناسق المصادر وتوحيد الفترات الزمنية للمؤشرات

الحركية التي يتم تكوينها . ولقد استخدم المؤشر البسيط كما هو في حالة ما إذا كانت زيادته ذات دلالة تنموية ، واستخدم مقلوبه في حالة ما إذا كان إنخفاض هذا المؤشر ذو دلالة تنموية .

الخلاصة والتوصيات

ما زال تطوير مؤشرات التنمية الريفية يحتاج إلى المزيد من الجهد من الباحثين في المجال التنموي في ظل ما يكتف الإتجاه نحو هذا التطوير من صعوبات تتعلق بإختيار المؤشرات نفسها ، ومعايير تقييم تلك المؤشرات ، فضلاً عن المشكلات الخاصة بعدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة لمختلف مكونات القطاع الريفي والتي تعاني منها الدول النامية بشكل خاص .

ولعل عملية الربط بين المؤشرات الفرعية ومختلف مجالات التنمية الريفية هي أحد أهم مهام تطوير منظومة تلك المؤشرات . ومن الواضح أن تطور مؤشرات قياس التنمية الريفية يرتبط بتطور مستوى التنمية الريفية ذاتها ومن هنا فإن أغلب محاولات التطوير قد برزت في الدول المتقدمة التي تتسم بوجود قطاع ريفي متقدم فضلاً عن دور المنظمات الدولية في هذا الصدد ، ويساعد تطوير مؤشرات التنمية في الدول النامية التي تعاني من القصور في عملية التخطيط للتنمية وترجمة الخطط طويلة ومتوسطة الأجل إلى برامج ومشروعات ريفية محددة مع الإشارة في ذلك بمؤشرات الإنجاز Performance Indicators

التوصيات :

- ١ . تطوير نظام متكامل للمعلومات عن التنمية الريفية تكون وحدته القاعدية هي القرية وتدرج هرمياً من خلال المراكز والمحافظات وصولاً إلى المستوى القومي .
- ٢ . أن يتم تحديد البرامج والمشروعات التنموية بالقرى بناءً على دراسات مؤشرات الفجوات التي تكشف مواطن الضعف وأوجه القصور والجوانب التي تحتاج إلى إعطائهما أولوية للتطوير .

المراجع

- ١ . إبراهيم محرم (دكتور) " الأسس العلمية لتحديث القرية المصرية " المؤتمر العلمي الثالث للشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - المجالس النوعية المركز المصري الدولى للزراعة - ٢٠٠١
- ٢ . إقبال الأمير السمالوطى (دكتورة) " إتجاهات وتطبيقات حديثة في التنمية الاجتماعية " دار الكتب العربية - القاهرة - ١٩٩٥
- ٣ . السيد الحسيني وأخرون (دكتور) " دراسات في التنمية الاجتماعية " - الطبعة الثالثة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٧
- ٤ . حامد عمار (دكتور) " التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع " دار سينا للنشر - القاهرة - ١٩٩٢ .
- ٥ . رجاء عبد الرسول حسن (دكتور) " تخطيط التنمية في قطاع الزراعة " - المركز التجاربي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية - مذكرة رقم ٢٨ - القاهرة - ١٩٧٦ .
- ٦ . سعيد عبد المقصود محمد (دكتور) " دراسة تحليلية للوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر " - المؤتمر الثاني للإقتصاد والتنمية في مصر والبلاد العربية - كلية الزراعة - جامعة المنصورة (٢١ - ٢٢ مارس) ١٩٨٩ .
- ٧ . شنودة سمعان شنودة "تنمية الإنسان المصري وأثرها الاقتصادي " - المؤتمر السابع - مصر عام ٢٠٠٠ - جمعية أصدقاء العلميين المصريين في الخارج - القاهرة - ١٩٨٦ .
- ٨ . محمد محمود دبوس (دكتور) " تطوير مؤشرات التنمية الريفية " - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالإشتراك مع كلية الزراعة بجامعة أسيوط - المشروع البحثي رقم ٢١٩ - القاهرة - ٢٠٠٣ .
- ٩ . محمد نبيل جامع (دكتور) " التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية " الجزء الثاني - تحديث وتنمية المنظمات والمؤسسات الريفية - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - القاهرة - ١٩٨٧ .

- ١٠ . معهد التخطيط القومى "التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها"
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر - نشرة رقم ١٤ - الجزء الأول -
الموارد الزراعية - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ١١ . معهد التخطيط القومى "التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية : المتطلبات
والسياسات" - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر - نشرة رقم ١٠٢ -
القاهرة - ١٩٩٦ .

Imagination of the Developing of an Array of Rural Development Indicators

The study aimed at the presentation of the various attempts to formulate developing indicators and rural development indicators specially, and the presentation of the study of the academic of the scientific research and technology by cooperation with faculty of agriculture in Assuit, and to suggest an array of rural development indicators.

International Organization-specially the UN and its agencies have had a vital role in formulating development indicators. There were many composite development indicators like H.D.I, G-D.I. and G. E. M.

The recent development studies use lists of development indicators.

The study of the academy of scientific research and technology developed lists of rural development indicators covering 37 areas of rural development and the study extracted the proposed indicators from large sample of international and local studies of development indicators.

The research depended upon various formulas of rural development indicators including simple indicators, composite indicators and lists of indicators.

The research suggested 18 composite indicators covering areas of: Education in rural areas, Health, Nutrition, Women, Rural institutions and Organizations, Environment, Income, Poverty and the poor, Labour and Employment, Agricultural production, Manufacturing of rural areas, Agricultural marketing, Sustainability, Transportation, Culture and politics' in rural areas, and the justice of distribution of revenue .